الجمهورية التونسية
الوزارة الأولى
* * *

منشور عدد : 13

تونس في 25 أفريل 2009

من الوزيـــــر الأوّل
إلى
السيّدات والسّادة الوزراء وكتّاب الدولة والولاة ورؤساء البلديات ورؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية

الموضـــــوع : متابعة تنفيذ البرنامج الوطني لترشيد استهلاك الطاقة : اســتغلال أجهــزة التكييف الفردي.

المرجـــــع : - قرار وزيري الصّناعة والطاقــة والمؤســسات الــصغرى والمتوســطّة والتجارة والصّناعات التقليدية المؤرخ في 21 أفريل 2009.
- منشور الوزير الأوّل عدد 37 المؤرخ في 15 نوفمبر 2006.

أمّا بعد، في إطار مواصلة المجهود المبذول للتّحكم في الطاقة بالإدارة والجماعــات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية، وقصد وضع الآليات والتــدابير العمليــة لترشــيد الإستهلاك بالنسبة إلى مختلف الأنظمة الطاقية، صدر قرار عن وزيري الصّناعة والطاقة و المؤسسات الصغرى والمتوسّطة والتجارة والصّناعات التقليدية مؤرخ في 21 أفريل 2009 يتعلّق بتأشير أجهزة التكييف الفردي ذات قدرة تبريد أقلّ من 12 كيلوواط.

وطبقا لأحكام الفصل الثامن من القرار المــشار إليــه آنفــا، وضــرورة التّحــري بخصوص توفر معايير النجاعة الطاقية طبقا للمواصفات المضبوطة، يتعيّن على المــشتري العمومي التّثبت من وجود **ملصقة التأشير الطاقي** وكذلك **بطاقة المعلومات الفنيّــة** بالنــسبة للمكيّفات الفردية التي لا تتجاوز قوتها 12 كيلوواط (أقل مــن 41 ألــف وحــدة حراريــة أنقليزية).

وتدعى الهياكل العمومية إلى الاقتصار وجوبا على اقتناء أجهزة التكييف الفرديــة المرتبة حسب نجاعتها في استهلاك الطاقة من 1 إلى 4.

واعتبارا إلى أنّ هذه المعايير تكتسي **صبغة إلزامية**، سواء كان في إطار الاستشارات أو كرّاسات الشروط المتعلّقة بطلبات العروض الخاصّة بالصفقات العمومية، فإنّ مراقبي المصاريف العمومية مدعوون في نطاق مشمولاتهم إلى منع تزوّد الإدارات والمؤسسات العمومية الإدارية بغير أجهزة التكييف الفردية المقتصدة في الطاقة والمصنّفة من 1 إلى 4 كما سبق بيانه.

كما يدعى مراقبو الدولة إلى إيلاء هذا المعيار عناية خاصّة في إطار متابعتهم لشراءات المؤسسات والمنشآت العمومية.

وتنطبق هذه الإجراءات فيما يتعلّق بإدراج هذه المعايير ضمن كرّاسات الشروط والشراءات في إطار الاستشارات ابتداء من **غرّة ماي 2009**.

ونظرا لما توفّره هذه الأحكام الجديدة من إمكانية مزيد الرفع من نجاعة أداء التجهيزات الطاقية على مستوى التّحكم في استهلاك الكهرباء، فإنّ السيّدات والسّادة الوزراء وكتّاب الدولة والولاّة ورؤساء البلديات ورؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية مدعوون إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها بكلّ حزم.

والسّلام

من الوزير الأول

الكاتب العام للحكومة

الإمضاء: عبد الحكيم بن